الأمم المتحدة CAC/COSP/IRG/2012/L.1/Add.7

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

Distr.: Limited
16 November 2012
Arabic
Original: English

فريق استعراض التنفيذ
الدورة الثالثة المستأنفة
فيينا، ١٤-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

مشروع التقرير

إضافة

خامساً- المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية

١- زُوِّد الفريقُ، لكي ينظر في البند ٤ من جدول الأعمال بشأن المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية، بمعلومات عن النفقات المتكبَّدة حتى الآن خلال سنوات آلية الاستعراض الثلاث الأولى وعن الموارد المتلقّاة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ سواء من الميزانية العادية أو من التبرعات، مع الإشارة إلى الوثيقة CAC/COSP/IRG/2012/10.

٢- وذَكَّر الأمينُ بالقرار ١/٣ الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف والذي ينص على أنَّ آلية الاستعراض تحتاج إلى ميزانية تكفل لها العمل على نحو يتّسم بالكفاءة والاستمرار والنزاهة. وذَكَّر أيضاً بقرار الجمعية العامة ٢٣٧/٦٤ الذي يطلب إلى الأمين العام أن يكفل توفير التمويل الكافي لآلية الاستعراض.

٣- ثمَّ قدَّم الأمينُ معلومات تفصيلية عن النفقات المتكبدة من الميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وكذلك النفقات المؤقتة من الميزانية العادية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ولاحظ بوجه خاص أنَّ عدد صفحات وثائق الفريق الرسمية لكل سنة (١٠٠ صفحة) على النحو المعتمد في إطار الميزانية العادية قد تمَّ تجاوزه فعلاً فيما يتعلق بالفترة ٢٠١٢-٢٠١٣؛ وأن الأمانة تبحث مع دائرة إدارة المؤتمرات التابعة لمكتب المخدِّرات والجريمة عمّا إذا كان

161112 V.12-57408 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

من الممكن استيعاب المتطلبات الإضافية ضمن موارد الميزانية العادية الراهنة أم أنَّ الحاجة تقتضي تقديم مساهمات من خارج الميزانية.

٤- وبعد ذلك قدّمت الأمانة معلومات تفصيلية عن النفقات المؤقَّتة من خارج الميزانية خلال سنوات آلية الاستعراض الثلاث الأولى، مع مقارنةٍ بين التكاليف الراهنة والتقديرات، ونبَّهت إلى أنَّ هناك نفقات إضافية ما زال من المتوقع تكبّدها في السنوات ١ و٢ و٣. وأوضح ممثّل الأمانة أيضاً أنَّ هناك وظيفتين جديدتين قد أُنشئتا (إحداهما برتبة ف-٣ والأخرى من فئة الخدمات العامة)، على النحو الموصى به في القرار ٤/١ الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، من أجل تحليل الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة من خلال آلية الاستعراض ووضع استراتيجيات تكفل تنفيذ الأنشطة والمشاريع والبرامج التقنية تنفيذاً منسقاً. وبما أنَّ المؤتمر لم يوص بتمويل تلك المتطلبات من الميزانية العادية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ فقد استُخدمت موارد من خارج الميزانية من أجل تمويل هاتين الوظيفتين.

٥- وأَطلع الأمينُ الفريقَ أيضاً على آخر التطورات بشأن عملية الاشتراء التي أُطلقت من أجل تأمين خدمات شركات الترجمة التحريرية التي تتولى ترجمة وثائق عمل آلية الاستعراض. فقد أُبرمت عقودٌ جديدة تتعلق بعدّة توليفات لغوية؛ مما قد يستلزم زيادة في تكاليف الترجمة التحريرية الإجمالية لوثائق عمل الفريق. إلاَّ أنَّ من المتوقّع أن يؤدّي ذلك إلى تحسين جودة الترجمة واختصار الزمن اللازم لإنجازها. وستُقدَّم الأرقامُ الفعلية في دورة الفريق القادمة. وستظل ترجمة اللغات الباقية تُسند إلى جهات خارجية من خلال المكاتب الميدانية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة أسوةً بما جرى عليه العرف طوال سنوات آلية الاستعراض الثلاث الأولى. وتَعْرِض دائرةُ إدارة المؤتمرات التابعة للمكتب تقديمَ المساعدة على معالجة وثائق العمل؛ علماً بأن عبءَ العمل الدقيقَ الخاص بتلك الوثائق سيتوقّف على عدد الوثائق التي ستُسند مهمةُ ترجمتها إلى جهات خارجية عبر العقود الجديدة التي ستُبرم. وهنا أيضاً ستُقدَّم الأرقامُ الفعلية في دورة الفريق القادمة.

٦- وذَكَّر الأمينُ بأن المؤتمر لم يوص في دورته الرابعة بأن تُموَّل من الميزانية العادية المتطلباتُ الجديدة التي نشأت خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (وظيفتان جديدتان من أجل تحليل الاحتياجات من المساعدة التقنية، و٤٦٠ صفحة وثائق رسمية إضافية تتعلق بدورات الفريق). إلاّ أنَّ المؤتمر طلب إلى الأمانة أن تواصل النظر فيما إذا كان يمكن تدارك العجز المالي المستبان عبر زيادة فعالية التكاليف أو باللجوء إلى التبرّعات، وأن تضع هذا العجز المالي في الحسبان عند تقديمها الميزانيةَ العادية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٧- ثمَّ أعرب الأمين عن تقديره للتبرعات التي قدّمتها دولٌ من أجل دعم آلية الاستعراض خلال سنوات عملها الثلاث الأولى. إلاَّ أنه أكّد مرة أخرى عدم وجود ما يضمن استمرارَ توافر مستوى كاف من التبرعات يكفل استدامة عمل الآلية. فقد برهنت الخبرة المكتسبة حتى الآن في جمع أموال من أجل آلية الاستعراض على تَعَذُّر التنبّؤ بالتبرّعات التي ستُقدَّم؛ علماً بأنه قد يتعذّر إجراء استعراضات ناجحة ما لم يتوافر قدرٌ من التمويل يمثل المستوى الأدنى اللازمَ.

٨- وبعد ذلك قدَّم ممثّل لدائرة إدارة الموارد المالية التابعة لمكتب المخدِّرات والجريمة معلومات تفصيلية بشأن العملية الراهنة التي تفضي إلى وضع الميزانية العادية للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥؛ فطرح تَصوُّرين يتوقّفان على ما إذا كانت المتطلبات الجديدة التي نشأت خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (وظيفتان جديدتان من أجل تحليل الاحتياجات من المساعدة التقنية، و٤٦٠ صفحة وثائق رسمية إضافية تتعلق بدورات الفريق) ستُدرَج بالفعل ضمن الميزانية العادية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ أم ستظل تُغطَى من التبرعات.

٩- وأعرب متكلمون عن ارتياحهم إزاء العمل الذي أدّته الأمانة وإزاء وضوح الوثائق المعروضة عليهم؛ إلا أنهم طالبوا بأن تُقَدَّم، قدر الإمكان، قبل الاجتماع وباللغات الرسمية الست، معلوماتٌ تتعلق بالميزانية.

١٠- ورأى المتكلمون أنه ينبغي الاستمرار في تمويل الوظيفتين الجديدتين المخصَّصتين لتحليل احتياجات المساعدة التقنية من موارد من خارج الميزانية، ولا سيّما بالنظر إلى استبانة فائض في نهاية السنة الثالثة في الوثيقة التي عُرضت على فريق الاستعراض. ورأى المتكلمون أنَّ الأمر الأهم هو النظر إلى نطاق المساعدة التقنية في سياق أوسع من نطاق آلية الاستعراض، ومن ثمّ ينبغي ألاَّ تكون مرتبطةً بالموارد المخصَّصة لآلية الاستعراض في إطار الميزانية العادية. وأشار متكلمون آخرون إلى أنه وفقا للقرار ١/١، ينبغي أن تسدَّد من موارد الميزانية العادية جميع المتطلبات المالية اللازمة لأداء آلية الاستعراض عملها على نحو كامل، وخاصة الوظائف ونفقات عملها العامة، وكذلك تكاليف عمل الفريق (بما في ذلك وثائقه الرسمية).

١١- وأشارت الأمانة إلى أنَّ إعداد التقارير المواضيعية وإضافاتها الإقليمية التي تحلّل الاحتياجات من المساعدة التقنية يعدّ جزءاً لا يتجزّأ من عمل آلية الاستعراض، وفقا لإطارها المرجعي. وبناءً على ذلك الفهم، استُرعي انتباه فريق الاستعراض إلى الحاجة إلى الوظيفتين الجديدتين، وأُدرجتا في وثيقة الميزانية العادية المقدَّمة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وأشارت الأمانة كذلك إلى أنَّ الزيادة في عدد الصفحات فيما يخص ترجمة الوثائق الرسمية لفريق الاستعراض لازمة لتغطية الزيادة في عدد الخلاصات الوافية والتقارير المواضيعية والإضافات الإقليمية

وسائر وثائق المعلومات الخلفية. وأشار ممثل الأمانة أيضاً إلى أنَّ الفائض المستبان حتى الآن في نهاية السنة الثالثة يستند إلى التقديرات لا إلى التكاليف الفعلية، ويتعذّر من ثمّ اعتباره نهائيا قبل تغطية جميع نفقات السنوات الثلاث الأولى.

١٢- وطلب أحد المتكلمين توضيحات بشأن قرار فريق الاستعراض ١/١، الذي ينص على أنَّ تكاليف الاتصالات والترجمة من لغة أو لغات عمل آلية الاستعراض وإليها اللازمة لإجراء فرادى الاستعراضات، ينبغي أن تُغطى من الميزانية العادية. وأوضحت الأمانة أنه تعذّر إدراج هذه المتطلبات في الميزانية العادية على النحو المخطّط له أوليا بسبب صعوبة التخطيط المسبّق لمختلف التوليفات اللغوية واستحالة استيعاب خدمات الترجمة ضمن مكتب الأمم المتحدة في فيينا لهذا الكم الهائل من عبء العمل. وفي الواقع، تبيَّن أيضا أنَّ التعاقد مع جهات خارجية لترجمة وثائق العمل من خلال المكاتب الميدانية التابعة للمكتب المعني بالمخدِّرات والجريمة أكثر فعالية من حيث التكلفة.

١٣- وستُعقد مناقشات أخرى بشأن المسائل المتعلقة بالميزانية خلال الدورة المقبلة لفريق الاستعراض في أيار/مايو ٢٠١٣ وخلال الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

سادسا- مسائل أخرى

١٤- أشار المتكلمون إلى جلسة الإحاطة الإعلامية التي عُقدت من أجل المنظمات غير الحكومية على هامش الدورة الثالثة لفريق الاستعراض. ورحّب عدد من المتكلمين بتنظيم الجلسة ونمط تنسيقها، واعتبروها خطوة أولى مفيدة في تنفيذ القرار ٦/٤.

١٥- وقدَّم الفريق للأمانة إرشادات بشأن تنظيم جلسة الإحاطة الإعلامية المقبلة، التي سوف تُعقد على هامش دورته الرابعة في أيار/مايو ٢٠١٣. إذْ ينبغي أن تتضمّن الدعوات الموجَّهة إلى المنظمات غير الحكومية نصاً محدَّداً بشأن التوقّعات والمساهمات المتوخى تقديمها، وأن تُرفق بالدعوة نسخة من القرار ٦/٤، لكفالة الامتثال التام لأحكامه. وعلى الأمانة، عندما تستهل جلسة الإحاطة الإعلامية، أن تذكِّر المشاركين بالامتثال لأحكام ذلك القرار. وينبغي تنظيم جلسة الإحاطة الإعلامية على نحو يتيح للمشاركين من المنظمات غير الحكومية تقديم مساهماتهم في بدايتها. ونُوقش توقيت جلسة الإحاطة الإعلامية استناداً إلى برنامج عمل الفريق، لمراعاة أمور عدّة ومنها تقديم خلاصة عن جلسة الإحاطة إلى الفريق خلال الدورة نفسها، على النحو المتوخى في القرار ٦/٤، وكذلك مراعاة الممارسة المفيدة المتمثّلة في عقد اجتماعات ثلاثية بشأن فرادى الاستعراضات القُطرية.

١٦- وأوصى بعض المتكلمين باتخاذ تدابير لتشجيع مشاركة طائفة أكثر تنوعا من المنظمات وكفالة دعوة المنظمات ذات الصلة. وبغية تحقيق مشاركة أوسع من جانب المنظمات غير الحكومية ذات الصلة في جلسات الإحاطة الإعلامية التي سوف تنظّم مستقبلا بعد الدورة الخامسة للمؤتمر، طلب الفريق إلى الأمانة أن تعمل مع جهات التنسيق المعيَّنة في الدول الأطراف المستعرَضة والبعثات الدائمة ليتسنى توجيه الدعوة إلى مجموعة أوسع من المنظمات غير الحكومية لحضور الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف. وطلب أحد الوفود ألاّ تتضمّن الوثائق المقدَّمة في جلسة الإحاطة الإعلامية تقارير غير رسمية موازية من المنظمات غير الحكومية.

سابعاً- جدول الأعمال المؤقَّت للدورة الرابعة لفريق استعراض التنفيذ

١٧- [...]

ثامناً- اعتماد التقرير

١٨- اعتمد فريق استعراض التنفيذ، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، التقرير عن أعمال دورته الثالثة المستأنفة (CAC/COSP/IRG/2012/L.1/Add.4 إلى Add.7).